

Title: ICT Minister Interview with Dostor Newspaper

Source: Dostor Newspaper

قال الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الوزارة تعمل على الانتهاء من جميع أعمال الميكنة الخاصة بمباني الوزارات بالحى الحكومى بالعاصمة الإدارية الجديدة، وأرشفة مليار مستند حكومى، والانتهاء من التطبيقات التشاركية الموحدة لإدارة دولاب عمل الحكومة وربطها بمنظومة الحوسبة السحابية، وذلك قبل ٣٠ يونيو، استعدادًا للانتقال للعاصمة الجديدة.

أضاف «طلعت»، لـ«الدستور»، أن الوزارة انتهت بالفعل من جميع التطبيقات الخاصة بميكنة كل وزارة على حدة، بما يشمل الوثائق والأنظمة الخاصة بكل مبنى حكومى، ويجرى- حاليًا- تدريب جميع الموظفين المنتقلين إلى العاصمة الإدارية «أونلاين» على استخدام هذه التطبيقات، مشيرًا إلى أن الملف الثانى الذى تعمل الوزارة على إنجازه هو مشروع بناء مصر الرقمية، ويشمل ٣ محاور، الأول بناء القدرات والكوادر البشرية المدربة والمؤهلة لسوق العمل، وتدشين مبادرات متعددة لتدريب، وتأهيل ١٠٠ ألف شاب خلال عام ونصف العام، على استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات المختلفة.

وأوضح أن المحور الثانى هو إنشاء أول جامعة رقمية فى مصر «جامعة مصر المعلوماتية» بالعاصمة الإدارية الجديدة، التى ستضم تخصصات وأقسامًا جديدة لعلوم البيانات والحاسب الآلى والذكاء الاصطناعى وإنترنت الأشياء والبلوك شين وغيرها من العلوم والمهارات الحديثة.

وأشار إلى أن المحور الثانى يتضمن- كذلك- الانتهاء من إنشاء مشروع مدينة المعرفة الرقمية بالعاصمة الإدارية، بتكلفة مليارى جنيه، وإنشاء مجموعة من مراكز الإبداع والابتكار وريادة الأعمال فى محافظات مصر، وجارٍ- حاليًا- التعاقد مع كبرى الجامعات التكنولوجية فى العالم لحصول الطلاب المصريين على ماجستير مهنى فى هذه المجالات، وجرى بالفعل عقد عدة اتفاقيات تعاون مع جامعات فى أمريكا وكندا وأوروبا والصين وكوريا الجنوبية والهند.

ولفت إلى أن المحور الثالث هو تحسين جودة وكفاءة البنية التحتية للاتصالات في مصر، منوهاً بالانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من رفع كفاءة شبكات الإنترنت في مصر بتكلفة بلغت ٣٠٠ مليون دولار، وشملت تطوير وتحديث البنية التحتية الخاصة بكبائن MSAN وتوصيل كابلات الألياف الضوئية «الفاير» بين السنترالات والكبائن الرئيسية في الشوارع وتوسعة السعات المحلية والدولية للإنترنت وتركيب كابلات الفاير بدلاً من الكابلات النحاسية للمنازل.

وأكد الوزير أن متوسط سرعات الإنترنت فائق السرعة ADSL- حالياً- يتراوح بين ٣٣ و ٣٤ ميجابايت في الثانية، بعد أن كان ٢٤ ميجابايت العام الماضي، لأن الإنترنت أصبح مطلباً أساسياً في حياة المصريين اليومية، موضحاً أنه يجري في الفترة الحالية إعداد دراسة لتقييم كفاءة الشبكة وتحديد مدى الاحتياج لتنفيذ مرحلة ثالثة جديدة لرفع كفاءة الشبكة خلال العام المقبل.

وقال الوزير إن الدولة تحملت بالكامل تكلفة المرحلتين لمشروع رفع كفاءة شبكة الإنترنت، بإجمالي ١,٩ مليار دولار، منها ١,٦ مليار دولار خلال المرحلة الأولى ونحو ٣٠٠ مليون دولار خلال المرحلة الثانية، وهذه الاستثمارات كانت كافية لتغطية احتياجات المستخدمين، لافتاً إلى أن ٦٠٪ من مستخدمي الإنترنت في مصر متعاقدون على إنترنت منزلي، لأنها الخدمة الأرخص في التكلفة، في حين أن الـ ٤٠٪ الباقين يستخدمون الإنترنت اللاسلكي.

وأضاف أن هناك تعاوناً بين وزارة الاتصالات وجميع الوزارات المعنية لتطبيق منظومة التحول الرقمي وإنشاء البنية التحتية لمشروع الخدمات الحكومية المميكنة وتقديمها للمواطنين في سهولة ويسر، عن طريق عدة وسائل، منها «منصة مصر الرقمية» التي سجلت نحو ١,٦ مليون معاملة إلكترونية للمصريين منذ إطلاقها رسمياً كبت تجريبي، وأنشأ ٥٠٠ ألف مواطن حسابات عليها، وسيصل العدد إلى مليون حساب، خلال الربع الأول من العام المقبل، وستجرى إضافة خدمات جديدة عليها خلال الأسابيع المقبلة فور إطلاقها رسمياً بعد نجاح فترة البث التجريبي.

ولفت إلى أن الوسائل الأخرى تتضمن مكاتب الخدمات الجماهيرية المميكنة ومكاتب البريد المطورة ومراكز الخدمات المتكاملة بالمحافظات وتطبيقات الموبايل ومراكز الكول سنتر وبعض ماكينات المدفوعات الإلكترونية، مشيرًا إلى أنه جارٍ تعميم ١٥٥ خدمة حكومية مميكنة تشمل ٥ حزمات من خدمات التموين والتوثيق والشهر العقاري والعدل والمحاكم وخدمات الأسرة والمرور والأحوال المدنية والتراخيص المختلفة.

وأوضح الوزير أنه سيتم تدشين شبكة إلكترونية موحدة مكتملة الأركان لجميع تراخيص البناء والأراضي في مصر، التي ستحد من ظاهرة البناء العشوائى والمخالفات والتعديات على الأراضي الزراعية وفساد المحليات والرشوة والمحسوبية، وسينتهى المشروع خلال عام ونصف العام.

وتابع: «يشمل المشروع عدة محاور، الأول بناء قاعدة بيانات كاملة لجميع الأراضي والمباني ورقمنتها وعمل خرائط رقمية بالحيز العمرانى وإنشاء رقم قومى لكل عقار أو مبنى أو قطعة أرض، سواء كانت أراضى مبان أو زراعية أو تتبع لأى وزارة، بالتعاون مع جميع الوزارات والمحافظين.

وذكر أنه سيجرى تطبيق كود موحد للبناء يضم اشتراطات جديدة، منها إدراج شبكات الاتصالات «الفاير» ضمن كود البناء بدءًا من شهر أبريل المقبل، حيث إن أى مبنى إدارى أو سكنى لا بد من توصيل كابلات الألياف الضوئية «الفاير» له ضمن عملية البناء.

وقال إن وزارة الاتصالات تنسق مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالى للمساعدة في تنفيذ امتحانات النصف الأول للعام الدراسى الجارى، التي تجرى عبر أدوات تكنولوجية، منها التابلت التعليمى، مشيرًا إلى أنه جرى إنشاء لجنة متابعة ومراقبة للشبكة وجاهزيتها، وجرى الاستعداد الجيد لأعمال الامتحانات إلكترونياً كما حدث فى العام الماضى.

وشدد على أن الدولة رفعت كفاءة شبكات الإنترنت لتقديم الدعم التكنولوجى للجامعات الحكومية والمدارس، وأن هناك مشروعًا تنفذه الوزارة- حاليًا- بتكلفة تصل إلى ٤ مليارات جنيه لربط جميع الجامعات الحكومية المصرية بشبكة الفاير، وميكنة جميع أعمال الامتحانات والاختبارات التي تجرى خلال الفصل الدراسى، وإتاحة المناهج الدراسية إلكترونياً على منصات رقمية للطلاب مجانًا.